

محضر اجتماع الهيئة العامة السابعة عشر

لشركة دار الأمان للاستثمار المنعقد في تمام الساعة الواحدة ظهراً من يوم الخميس الموافق 2026/04/23

عملاً بأحكام المادتين 169-171 من قانون الشركات الأردني رقم (22) لسنة 1997 وتعديلاته، عقدت الهيئة العامة لشركة دار الأمان للتمويل الإسلامي ش.م.ع اجتماع عادي في تمام الساعة 1:00 من ظهر يوم الخميس الموافق 2026/04/23 وذلك بواسطة وسيلة الاتصال المرئي والإلكتروني (تقنية Zoom).

ترأس جلسة الاجتماع نائب رئيس مجلس الإدارة الدكتور فاروق محمد مراد بدلاً عن رئيس مجلس الإدارة الأستاذ محمد أحمد العزب كونه خارج البلاد وقد رحب بالسادة المساهمين الحضور وأعضاء مجلس الإدارة وبمندوب عطفة مراقب عام الشركات الدكتور سامي الخرابشة ومدققي الحسابات السادة شركة سمان وشركاه ويمثلهم السيد سامر سالم وبادارة الشركة.

كما وأعلن رئيس الجلسة بأن الشركة تقيدت بكافة الاجراءات القانونية لإنعقاد الاجتماع، حيث حضر هذا الاجتماع 8 مساهمين من أصل 1111 مساهماً يحملون 2,116,439 سهماً/دينار بالأصالة و 1,258,716 سهماً/دينار بالوكالة أي بما مجموعه 3,375,155 سهم/دينار من أصل أسهم رأسمال الشركة المدفوع بالكامل والبالغ 5 مليون سهم/دينار وهو ما يشكل 67.503 %، كما حضر الاجتماع خمسة أعضاء من مجلس الإدارة من أصل خمسة أعضاء وبذلك يكون النصاب متحققاً وأضاف الدكتور فاروق محمد مراد بأنه قد تم الإعلان عن موعد الاجتماع بالنشر في الصحف الرسمية والإذاعة المحلية وعلى الموقع الإلكتروني للشركة وحسب أحكام القانون وبذلك يكون الاجتماع قانونياً وتعتبر جميع القرارات الصادرة عنه قانونية وملزمة لجميع المساهمين بمن فيهم أولئك الذين لم يحضرو الاجتماع.

شكر مندوب عطفة مراقب عام الشركات الاستاذ سامي الخرابشة رئيس الجلسة والسادة الحضور على ترحيبهم وقد إستفسر من رئيس الجلسة هل قتم بالإجراءات وفق أحكام القانون والتعليمات الصادرة بمقتضاه؛ فأجاب رئيس الجلسة بنعم وطلب تعيين كاتب للجلسة واثنين لفرز الاصوات إذا لزم الامر والبدء بمناقشة جدول الأعمال.

قرر رئيس الجلسة تعيين السيد نبيل مزق كاتباً للجلسة واثنين لفرز الأصوات السيد محمد غانم والسيد إيهاب الهيموني إستناداً لأحكام المادة 181 من قانون الشركات.

وقد بدأ رئيس الجلسة بإستعراض بنود جدول الأعمال وعلى النحو التالي:

البند الأول: المصادقة على محضر إجتماع الهيئة العامة السابق:

تم تلاوة قرارات محضر إجتماع الهيئة العامة السابق من قبل كاتب الجلسة، وقد صادقت الهيئة العامة بالإجماع على تلك القرارات والمنعقد بتاريخ 2025/04/21.

البند الثاني: المصادقة على تقرير مجلس الإدارة للسنة المالية المنتهية في 2025 وخطة عمل الشركة للسنة التالية:

صادقت الهيئة العامة بالإجماع على تقرير مجلس الإدارة للسنة المالية المنتهية في 2025 وخطة عمل الشركة للسنة التالية.

البند الثالث: المصادقة على تقرير مدققي حسابات الشركة للسنة المالية المنتهية في 2025:

تم تلاوة تقرير مدققي حسابات الشركة عن السنة المالية 2025 من قبل مدقق الحسابات الخارجي الأستاذ سامر سالم، حيث تضمنت التلاوة ما يلي:

1

1- أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير موضحة لاحقاً في تقريرنا ضمن فقرة مسؤولية المدقق حول تدقيق القوائم المالية. نحن مستقلون عن الشركة وفقاً " القواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين " الصادرة عن مجلس المعايير الدولية للسلوك الأخلاقي للمحاسبين ولقد التزمنا بالمسؤوليات الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه القواعد. نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساساً لرأينا حول التدقيق.

2- فقرة توكيدية

نود الإشارة إلى ما ورد في إيضاح رقم (17) حول القوائم المالية وكما هو وارد في كتاب محامي الشركة، تتضمن محفظة التمويل تمويلات ائتمانية منحت لمجموعة من العملاء دون الحصول على كفالات أو ضمانات عينية بقيمة وصلت إلى 5.5 مليون دينار أردني وقد قامت الشركة بتقديم دعوى إلى هيئة النزاهة ومكافحة الفساد على هؤلاء العملاء وعلى بعض موظفي الشركة، حيث تم تحويل القضية إلى المحكمة المختصة. كما أنه لا يوجد قضايا مرفوعة ضد الشركة ولم يتم تعديل رأينا فيما يتعلق بهذا الأمر.

3- أمور التدقيق الأساسية

إن أمور التدقيق الأساسية هي الأمور التي، ووفقاً لحكمنا المهني لها الاهتمام الأكبر في تدقيقنا للقوائم المالية للسنة الحالية. إن هذه الأمور تم وضعها في الاعتبار في سياق تدقيقنا وتكوين رأينا على القوائم المالية ككل، ولا نبدي رأياً منفصلاً حول هذه الأمور. بالإضافة إلى الأمر المذكور في فقرة " حالة عدم تأكد جوهري حول الاستمرارية "، فقد حددنا الأمر أنه سيكون أمر التدقيق الأساسي الذي سيتم الإبلاغ عنه في تقريرنا.

4- أمر التدقيق الأساسي

بلغ مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للموجودات المالية بالتكلفة المطفأة حوالي ستة ملايين وتسعمائة ألف دينار أردني كما في 31 كانون الأول 2025 والذي يشكل ما نسبته 76% من إجمالي ذم التمويل وإن تحديد وجود تدني وتقدير قيمة المخصص اللازم وفقاً لنموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة ووفقاً لمتطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) يتطلب درجة كبيرة من الاجتهاد والحكم المهني.

5- استجابة التدقيق

تضمنت إجراءات التدقيق فهم طبيعة محفظة الذم المدينة من أنشطة التمويل ومراجعة معقولة التقدير والاحتساب للمخصص الذي قامت به إدارة الشركة واستعانت في ذلك بخبير وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) والذي قمنا بدورنا بالاجتماع معه والتواصل حول النتيجة التي خلص إليها، كما قمنا بمراجعة أعمار الذم وكل ما يتعلق بها من قضايا و ضمانات وتحصيلات لاحقة إن وجدت وبالتالي قمنا كفاية المخصص المرصود والإفصاحات ذات الصلة.

6- حالة عدم تأكد جوهري حول الاستمرارية

نود أن نلفت الانتباه إلى ما ورد في إيضاح رقم (19) و (20) حول القوائم المالية الذي يشير إلى أن نشاط الشركة ما زال شبه متوقف خلال عام 2025، إضافة إلى ذلك وفي عام 2026 قررت الشركة إيقاف كافة أنشطة التمويل، وتعتبر هذه الأحداث أو الظروف مؤشراً لوجود حالة عدم تأكد جوهري قد يلقي شكاً بشأن قدرة الشركة على الاستمرار كما ويظهر الإيضاح إجراءات الشركة وخطتها المستقبلية . لمواجهة ذلك، ولم يتم تعديل رأينا فيما يتعلق بهذا الأمر.

7- معلومات أخرى

إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى تتضمن المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للعام 2025 باستثناء القوائم المالية وتقريرنا حولها وإن رأينا حول القوائم المالية لا يتضمن المعلومات الأخرى وإننا لا نبدي أي نوع من التأكيد حولها وفيما يخص تدقيق القوائم المالية، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى، بحيث نأخذ بالاعتبار فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير منسجمة بشكل

شركة دار الإستثمار

جوهري مع القوائم المالية أو المعلومات التي حصلنا عليها من خلال تدقيقنا أو في حال ظهر في تلك المعلومات الاخرى اخطاء جوهريه وبعد الاطلاع على المعلومات الأخرى والتي لم ترسل لنا حتى تاريخ تقريرنا وفي حال استنتجنا وجود خطأ جوهري في هذه المعلومات الأخرى فانه يتوجب علينا الابلاغ عن ذلك التقرير .

وقد صادقت الهيئة العامة بالإجماع على تقرير مدققي حسابات الشركة عن السنة المالية 2025.

▪ **البند الرابع: المصادقة على البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 2025:**
صادقت الهيئة العامة بالإجماع على البيانات المالية للسنة المالية 2025.

▪ **البند الخامس: إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة للسنة المالية المنتهية في 2025:**
صادقت الهيئة العامة بالإجماع على إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة من المسؤولية عن تصرفاتهم خلال السنة المنتهية في 2025/12/31 وبحدود القانون.

▪ **البند السادس: انتخاب مدققي حسابات الشركة للسنة المالية 2026 وتحديد أتعابهم أو تفويض مجلس الإدارة بذلك:**
تم إعادة ترشيح السادة سمان وشركاه (BDO) كمدينين مستقلين لحسابات الشركة لسنة 2026 وصادقت الهيئة العامة بالإجماع على إنتخاب السادة سمان وشركاه كمدينين للشركة للعام 2026 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

وقد إستفسر مندوب عطوفة مراقب عام الشركات من السيد كاتب الجلسة فيما إذا وردت اي أسئلة من قبل أي مساهمين يملكون أقل من 10 % من رأس مال الشركة فأجاب كاتب الجلسة بعدم ورود أي أسئلة.

ولما لم يكن هناك أي أمور أخرى للبحث فقد رفعت الهيئة العامة جلستها في الساعة 1:30 من بعد ظهر اليوم المذكور، وقد شكر السيد رئيس الجلسة جميع الحاضرين لتكرمهم بالحضور لهذا الإجتماع

وحيث أنه تم مناقشة جميع الأمور المدرجة على جدول الأعمال فقد أعلن رئيس الجلسة إختتام الاجتماع ويصادق رئيس الجلسة وكاتب الجلسة على المحضر وعلى انعقاد الاجتماع بشكل قانوني.

الدكتور فاروق محمد مراد
رئيس الجلسة

الدكتور سامي الخرايشة
مندوب عطوفة مراقب الشركات

أ. نبيل مزيق
كاتب الجلسة

دائرة مراقبة الشركات
دفعت رسوم حضور اجتماع
عادي
بتاريخ 27-04-2026
بموجب وصل الكتروني ٢٦٠٧٢١٩٦